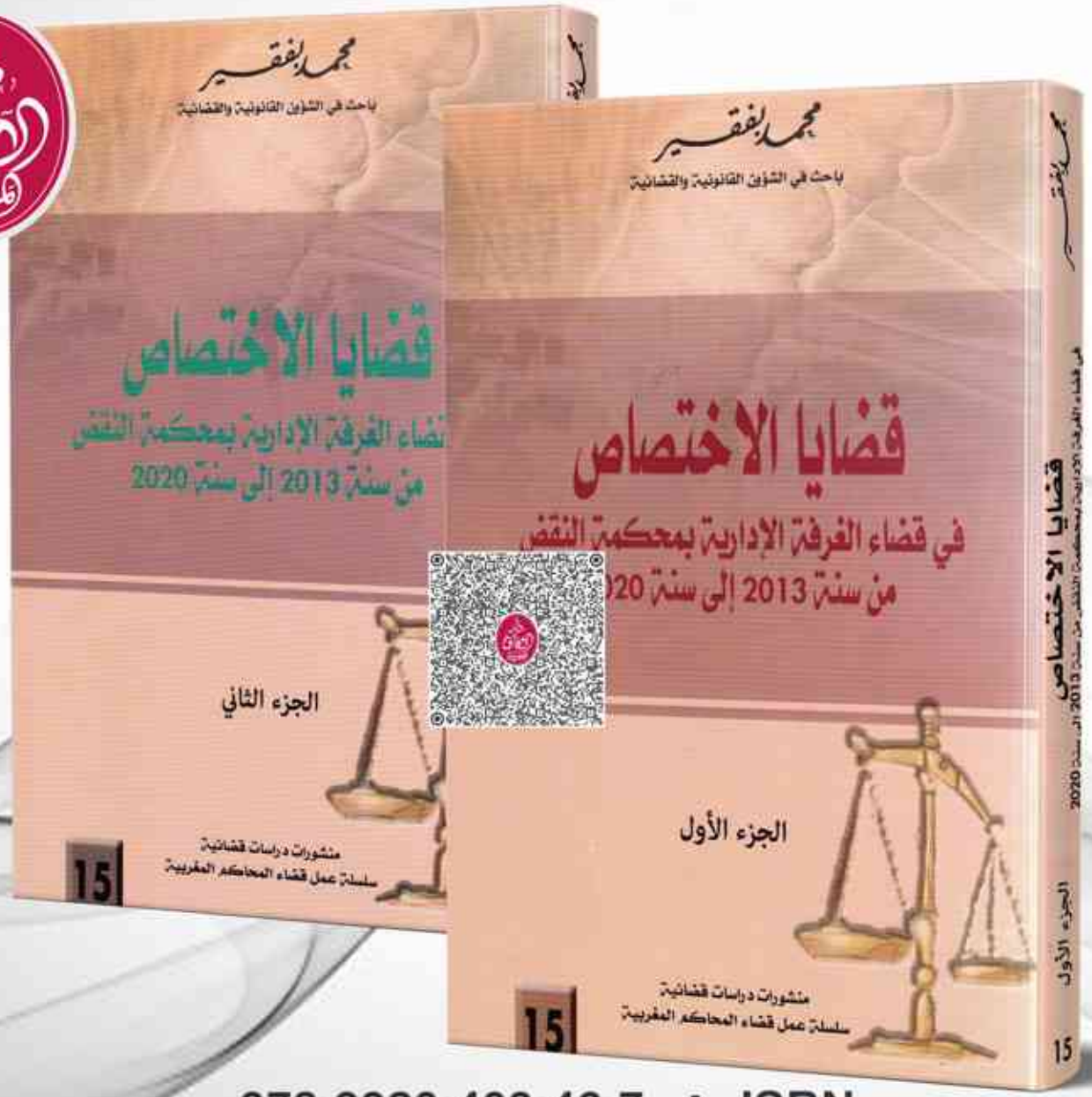

ISBN : 978-9920-403-46-7
الحجم : 24/17
الثمن : 340.00 درهم

+212 5 22 83 33 99
+212 6 00 05 22 06
daralafakalmaghribia
daralafak1@gmail.com
daralafak@gmail.com
www.daralafak.com

Scan ici pour nous joindre facilement
bienvenu tout le monde

فهرس الكتاب

تقديم 5

المحور الأول

قضايا الاختصاص في قضاء الغرفة الإدارية بمحكمة النقض خلال سنة 2013 7

إن العقد الرابط بين الطرفين هو عقد خاص وفقا لإرادة المتعاقدين، لا يحتوي على شروط استثنائية وغير مألوفة في عقود القانون الخاص وأن الإدارة لم تلجأ في إبرامه إلى أسلوب القانون العام، مما يجعل النزاع بشأنه من اختصاص القضاء العادي وليس القضاء الإداري.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 13/01/10 تحت عدد 1/24 في الملف الإداري عدد 12/1/4/2531 9

إن احتكار البحث عن مادة الفوسفاط واستغلاله للمكتب الشريف للفوسفاط يجعله مسؤولا عن الأضرار اللاحقة بالغير أثناء إدارته لهذا المرفق العام، وبذلك فالأفعال الصادرة عنه التي قد تسبب ضررا للغير يرجع الاختصاص للبت فيها للمحكمة الإدارية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 13/01/10 تحت عدد 1/20 في الملف الإداري عدد 12/1/4/2515 12

إن التشطيب على دفتر التحملات الواردة في عقد البيع بين المدعي وإدارة الأملاك المخزية هو عقد من العقود غير المألوفة، فهو نزاع إداري خاضع لمراقبة القضاء الإداري.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 13/01/17 تحت عدد 1/63 في الملف الإداري عدد 12/1/4/2506 14

إن طلب تعويض من جراء اعتقال المدعي لمدة تفوق ست سنوات ثم صدر قرار من غرفة الجنايات بتبرئته تختص بالنظر فيه المحاكم الإدارية في إطار دعاوى التعويض عن الأضرار التي تسببها أعمال ونشاطات أشخاص القانون العام.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 13/02/14 تحت عدد 1/150 في الملف الإداري عدد 13/4/1/12 17

إن طلب إلغاء مبلغ يمثل واجبات كراء لضيعة فلاحية وكذا التعويض عن الفسخ يدخل في إطار الديون العمومية، ومن تم فإن الاختصاص بالبت في الطلب ينعقد للقضاء الإداري.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 13/02/28 تحت عدد 1/188 في الملف الإداري عدد 13/1/4/40 20

إن شركة ليديك وفي إطار عقد التدبير المفوض قد منح لها حق تدبير توزيع الماء والكهرباء والتطهير، وبذلك فالأفعال الصادرة عنها التي قد تسبب ضررا للغير يرجع الاختصاص للبت فيها للمحكمة الإدارية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 13/02/28 تحت عدد 1/194 في الملف الإداري عدد 13/1/4/33 22

إن الحكم التحكيمي موضوع طلب التذييل بالصيغة التنفيذية صدر في إطار نزاع ناشئ عن تنفيذ صفقة عمومية جزء منها مرتبط بالضرائب، وأحد أطرافه الدولة المغربية، فإنه يرجع اختصاص النظر فيه إلى المحكمة الإدارية التي سيتم تنفيذ الحكم التحكيمي في دائرتها أو إلى المحكمة الإدارية بالرباط عندما يكون الحكم التحكيمي يشمل مجموع التراب الوطني.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 13/03/07 تحت عدد 1/241 في الملف الإداري عدد 13/1/4/182 25

إن طلب إيداع وثائق بمطلب معين حفاظا للحق العيني الناشئ على العقار في طور التحفيظ، يعد رفضه من طرف المحافظ قرارا إداريا قابلا للطعن فيه بالإلغاء أمام القضاء الإداري.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 13/03/07 تحت عدد 1/213 في الملف الإداري عدد 13/1/4/72 29

لم ترتب مقتضيات المادة 13 من القانون المحدث للمحاكم الإدارية أي جزاء على ضم الدفع بالبت في الاختصاص النوعي إلى الحكم في الجوهر.
ما دام أن مديونية الإدارة ترتبت عن تزويد مرفق وزارة الثقافة بتذاكر السفر بالطائرة، الأمر الذي يستتبع حتما التصريح باختصاص المحكمة الإدارية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 13/03/14 تحت عدد 1/252 في الملف الإداري عدد 13/1/4/374 32

إن المعيار الذي يجب أخذه بعين الاعتبار في غياب نص صريح يسند الاختصاص للمحكمة الإدارية أو للمحكمة العادية النظر في منازعات الطعون الانتخابية هو إما المرفق العام أو السلطة العامة التي تتمتع بها بعض الهيئات.
جميع المنازعات المتعلقة بسير الانتخابات المتعلقة بهيئة المفوضين القضائيين التي أوكل إليها المشرع القيام بمهام تتعلق بمرفق عام، تدخل في اختصاص المحكمة الإدارية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 13/03/28 تحت عدد 1/308 في الملف الإداري عدد 13/1/4/436 34

ما دامت مهنة التوثيق كما هي منظمة طبقا لأحكام القانون تستهدف حماية الثقة في المحررات الصادرة عن هذه الهيئة التي تعتبر رسمية، فإن المنازعات المرتبطة بتنظيم المهنة التي تشرف عليها الدولة، تختص بالنظر فيها المحاكم الإدارية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 13/05/16 تحت عدد 1/456 في الملف الإداري عدد 13/1/4/435 37

ما دام القرار متصلا بتنفيذ عقد يتضمن بنودا غير متعارف عليها في العقود الجارية عن أشخاص القانون الخاص فهو من العقود الإدارية التي تدخل ضمن اختصاصات المحاكم الإدارية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 13/06/20 تحت عدد 1/572 في الملف الإداري عدد 13/1/4/1249 40

إن طلب تسوية وضعية قاض لا يندرج ضمن اختصاص المحاكم الإدارية الوارد في المواد 8 و9 و11 من قانون المحاكم الإدارية. لكون المقررات المتعلقة بالوضعية

الفردية الصادرة عن المجلس الأعلى للسلطة القضائية قابلة للطعن بسبب الشطط في استعمال السلطة، أمام أعلى هيئة قضائية إدارية بالمملكة.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 13/06/20 تحت عدد 1/600 في الملف الإداري عدد 13/1/4/1515 43

إن طلب إلغاء رسمين عقاريين وجميع مساطر التحفيظ اللاحقة لهما، الذي يرمي في جوهره إلى إلغاء قرارات إدارية صادرة عن المحافظ باعتباره سلطة إدارية، يندرج ضمن اختصاص المحاكم الإدارية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 13/07/11 تحت عدد 1/681 في الملف الإداري عدد 13/1/4/1542 47

إن النزاع يتعلق بتحديد المالك للعقار وهو نزاع لا يدخل في اختصاص المحكمة الإدارية عندما تنظر في نزع الملكية وتحديد التعويض النهائي.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 13/07/25 تحت عدد 1/706 في الملف الإداري عدد 11/1/4/27 50

إن طلب إلغاء المرسوم رقم 2-11-604 الذي يحدد بموجبه تاريخ انتخاب أعضاء مجلس النواب، يندرج في اختصاص المحكمة الدستورية أو المجلس الدستوري، ويخرج بالتالي عن اختصاص محكمة النقض.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 13/07/25 تحت عدد 1/724 في الملف الإداري عدد 11/1/4/1424 53

إن انصرام أجل سنتين ابتداء من تاريخ نشر مقرر التخلي في الجريدة الرسمية دون تفعيل نازع الملكية لمشروع نزع الملكية المقيد بالرسم العقاري يلزم المحافظ التشطيب على المشروع تلقائيا، وأن رفضه التشطيب على ذلك التقييد يعتبر قرارا إداريا، تختص بالبت فيه المحاكم الإدارية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 13/07/25 تحت عدد 1/732 في الملف الإداري عدد 13/1/4/1691 55

إن موضوع الدعوى يتعلق بدعوى الأجير ضد مشغله بسبب اقتطاعه من التعويض عن التقاعد المبكر مبلغ الضريبة العامة على الدخل، وهو نزاع نتج عن الحجز في المنبع للضريبة لفائدة الخزينة العامة، تختص بالنظر فيه المحاكم الإدارية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 13/07/25 تحت عدد 1/727 في الملف الإداري عدد 13/1/4/1629 58

لما كانت الأموال المخصصة للمجلس الوطني لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير أموالا عامة. فإن القرارات الصادرة عنه قرارات ذات طابع إداري. الطعن فيها بالإلغاء تختص بالنظر فيها المحاكم الإدارية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 13/07/25 تحت عدد 1/715 في الملف الإداري عدد 13/1/4/1551 61

إن الاستئناف الذي يرفع أمام محكمة النقض بشأن الاختصاص النوعي يتعلق بالدفع بعدم الاختصاص النوعي المثار أمام جهة قضائية عادية، مدنية أو تجارية لفائدة القضاء الإداري أو العكس، وليس المنازعة في الاختصاص النوعي بين المحكمة الابتدائية والمحكمة التجارية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 13/09/12 تحت عدد 1/762 في الملف الإداري عدد 13/1/4/1758 64

إذا كان الأمر يتعلق بطلب في مواجهة الإدارة من أجل القيام بالإجراءات اللازمة للتوظيف في أحد أسلاكها، فإن النظر فيه تختص به المحاكم الإدارية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 13/10/24 تحت عدد 1/948 في الملف الإداري عدد 13/1/4/2017 68

المحور الثاني

قضايا الاختصاص في قضاء الغرفة الإدارية بمحكمة النقض خلال سنة 2014 71

إن الطعن يهدف إلى إلغاء الإشعار الموجه من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بسبب سقوط مستحقاته وهي ديون عمومية، تختص بالنظر في كل نزاع ناشئ عنها المحكمة الإدارية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 14/01/09 تحت عدد 1/05 في الملف الإداري عدد 13/1/4/3617 73

عقد الكراء الذي تم إبرامه مع وزير الداخلية الذي هو من أشخاص القانون العام في إطار وصايته على الجماعة السلالية، عقد إداري، تختص بالنظر فيه المحاكم الإدارية.
قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 14/01/23 تحت عدد 1/98 في الملف الإداري عدد 13/1/4/3790 75

لما أوكل القانون للجامعة الملكية المغربية لكرة القدم تدبير مرفق عام رياضي في مجال تخصصها، فإن العقود التي تبرمها والقرارات التي تتخذها بمناسبة تسييرها للمرفق المذكور تكتسي صبغة إدارية يرجع اختصاص الفصل في النزاعات المتفرعة عنها للقضاء الإداري.
قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 14/03/06 تحت عدد 1/288 في الملف الإداري عدد 14/1/4/46 77

إن الاتفاقيتين المطلوب فسخهما تتعلقان باستغلال الملك العمومي الطرقي، كما أن الاتفاقيتين موضوع الطلب تضمنتا شروطا غير مألوفة في العقود الخاصة زيادة على أن الفصل 23 من العقد أسند صراحة اختصاص الفصل في المنازعات المترتبة عن تنفيذه للمحكمة الإدارية بالرباط.
قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 14/03/27 تحت عدد 1/390 في الملف الإداري عدد 14/1/4/354 80

إن قرار المحافظ تحفيظ العقار موضوع مطلب التحفيظ يخرج عن اختصاص القضاء الإداري.
قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 14/04/24 تحت عدد 1/570 في الملف الإداري عدد 14/1/4/853 84

إن الضرر المطلوب التعويض عنه تعرض له أحد زبناء المكتب الوطني للسكك الحديدية في إطار تنفيذ عقد النقل، ينعقد اختصاص الفصل في الطلبات المتعلقة به للقضاء التجاري.
قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 14/04/24 تحت عدد 1/564 في الملف الإداري عدد 14/1/4/1135 87

لئن كانت المادة 13 من القانون المحدث للمحاكم الإدارية قد نصت على أنه للأطراف أن يستأنفوا الحكم المتعلق بالاختصاص النوعي أيا كانت الجهة القضائية

الصادر عنها أمام محكمة النقض، فإن مجال تطبيقه ينحصر في الحالة التي تتعلق بالاختصاص النوعي للقضاء الإداري من عدمه.
قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 14/05/08 تحت عدد 1/622 في الملف الإداري عدد 14/1/4/1097 90

لا يمكن إقامة أي دعوى في العقار بسبب حق وقع الإضرار به من جراء التحفيظ، إلا أمام القضاء العادي.
قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 14/05/15 تحت عدد 1/695 في الملف الإداري عدد 14/1/4/1131 93

إن النظام التعاضدي والأموال التي يديرها تعتبر أموالا عامة، مما يمنح الاختصاص بالبت في النزاعات المتعلقة بها إلى القضاء الإداري.
قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 14/05/15 تحت عدد 1/645 في الملف الإداري عدد 14/1/4/763 96

ما دام الطلب يرمي إلى تقرير مسؤولية وزير الداخلية عن الضرر المدعى به على أساس إجراءات باشرها في إطار وصايته على الجماعات السلالية، وبالتالي فهي مرتبطة باختصاصه الأصلي في تدبير المرفق العام المذكور، وبالتالي فإن الفصل فيه ينعقد الاختصاص فيه نوعيا للقضاء الإداري.
قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 14/05/29 تحت عدد 1/743 في الملف الإداري عدد 14/1/4/1301 98

رغم خضوع مؤسسة الشيخ زايد بن سلطان والمؤسسات التابعة لها لقواعد المحاسبة التجارية، فإنها تندرج ضمن أشخاص القانون الخاص، وليس من أشخاص القانون العام وترتيب اختصاص القضاء الإداري للبت في دعاوى التعويض عن الأضرار المنسوبة إليها.
قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 14/05/29 تحت عدد 1/744 في الملف الإداري عدد 14/1/4/1302 102

إن المنازعة المنصبة على الواجبات المفروضة للصندوق التي تتعلق بواجبات عملية الاشتراك والتعويضات العائلية والتغطية الصحية الإجبارية وضريبة التكوين

المهني، إنما تتعلق بجانب الفرض والتأسيس المختصة بالنظر فيه حصرا المحاكم الابتدائية.
قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 14/06/05 تحت عدد 1/772 في الملف الإداري عدد 14/1/4/1572 106

إن النزاع المتعلق بتنازع الاختصاص بين المحكمة التجارية والمحكمة المدنية، يخرج عن نطاق المادة 13 من القانون 41/90.
قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 14/06/05 تحت عدد 1/771 في الملف الإداري عدد 14/1/4/1485 109

إن الطلب يهدف إلى الحكم على المدعى عليها شركة صورياد بأدائها لفائدة المدعية تعويضا عن الأضرار اللاحقة بها، وذلك باعتبارها تضطلع بتسيير مرفق عام، وبالتالي فإن النزاع يندرج ضمن دعاوى التعويض عن الأضرار المترتبة عن نشاط المرفق العام، تختص المحاكم الإدارية نوعيا بالبت فيه.
قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 14/06/05 تحت عدد 1/766 في الملف الإداري عدد 14/1/4/1570 112

لئن تم تحويل بريد المغرب إلى شركة مساهمة فإنه لازال يقوم بمهام تسيير مرفق عمومي الذي يجعل طلبات التعويض عن الأضرار الناتجة عن نشاطاته تدخل ضمن الاختصاص النوعي للقضاء الإداري.
قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 14/06/05 تحت عدد 1/769 في الملف الإداري عدد 14/1/4/1310 116

المطلوب تحويله من طرف صندوق تمويل الطرق إلى حساب التسوية القضائية الخاص بالشركة يتعلق بعقود صفقات عمومية منازع في تنفيذها من طرف الإدارة، وأن النزاعات الناجمة عنها تبقى ضمن الاختصاص النوعي للمحاكم الإدارية حتى وإن كان الطرف المتعاقد مع الإدارة خاضعا لمسطرة معالجة الصعوبة.
قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 14/06/12 تحت عدد 1/789 في الملف الإداري عدد 14/1/4/1299 119

إن القاضي المنتدب إذا تبين له أن المنازعة لا تدخل في اختصاصه أصدر مقررا بعدم اختصاصه، ويؤدي تبليغ هذا المقرر إلى سريان أجل مدته شهران يجب خلاله على المدعي أن يرفع الدعوى إلى المحكمة المختصة تحت طائلة السقوط

وأن المحكمة المختصة نوعيا للبت في المنازعة في تحصيل الديون العمومية هي المحكمة الإدارية، وهي التي يرجع لها أمر البت في الدفع بسقوط حق الصندوق في تحصيل دينه للتقادم.
قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 14/07/10 تحت عدد 1/880 في الملف الإداري عدد 14/1/4/1659 123

إن المخطط الاجتماعي الرامي إلى إعادة هيكلة شركتي صوديا وصوجيطا والمؤسس عليه الطلب قد أبرم بين الحكومة ممثلة في مجموعة من المؤسسات الإدارية المختصة من جهة والمركزيات النقابية من جهة ثانية كما أن الإدارة قد سلكت فيه وسائل القانون العام، فأضفت بالتالي عليه طابع السلطة العامة المستتبع انعقاد الاختصاص النوعي بشأن كافة المنازعات المتفرعة عنه لجهة القضاء الإداري.
قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 14/07/10 تحت عدد 1/886 في الملف الإداري عدد 14/1/4/1890 126

إن الدعوى التي تهدف إلى التعويض عن خطأ منسوب إلى المحافظ بمناسبة قيامه بتدبير مرفق عمومي، تندرج ضمن دعاوى المسؤولية الناتجة عن نشاطات أشخاص القانون العام المنصوص عليها في القانون المحدث للمحاكم الإدارية.
قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 14/07/10 تحت عدد 1/876 في الملف الإداري عدد 14/1/4/1651 129

إن الطلب يهدف إلى الحكم على الوكالة المستقلة الجماعية لتوزيع الماء والكهرباء بأدائها للمدعي تعويضا عن إقامة المحول الكهربائي بجزء من الأجزاء المشتركة بين الملاكين لإقامة الواحة عن فترة معينة، وهو ما يجعله يندرج ضمن طلبات التعويض عن الأضرار التي تسببها أعمال أشخاص القانون العام التي تدخل في صميم اختصاص المحاكم الإدارية نوعيا.
قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 14/07/10 تحت عدد 1/872 في الملف الإداري عدد 14/1/4/1632 132

إذا كان المشرع أعطى للمحاكم الابتدائية الاختصاص النوعي للبت في الطعون المقدمة ضد قرارات المحافظ برفض تقييد حق عيني، فإن الأمر قاصر على الحقوق العينية دون الأحكام القضائية النهائية.
قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 14/07/17 تحت عدد 1/909 في الملف الإداري عدد 14/1/4/1891 135

إن تنصيص القانون المتعلق بتنظيم مهنة المفوضين القضائيين على تبليغ نسخة النظام الداخلي للهيئة الوطنية والمجالس الجهوية الذي أعده المكتب التنفيذي للهيئة إلى الوكيل العام للملك لا يعني إسناد الاختصاص بالبت في الطعن فيه إلى غرفة المشورة بمحكمة الاستئناف.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 14/07/17 تحت عدد 1/905 في الملف الإداري عدد 12/1/4/218 139

إن الطلب يهدف في أساسه إلى إلغاء قرار رئيس التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية القاضي بمنع المدعي من حضور أشغال واجتماعات المجلس الإداري للتعاضدية، وبذلك فهو قرار إداري صدر في إطار النشاط المتعلق بتدبير مرفق عمومي، يندرج النزاع بشأنه ضمن الاختصاص النوعي للمحاكم الإدارية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 14/07/17 تحت عدد 1/897 في الملف الإداري عدد 14/1/4/1649 143

إن المنازعة في دين الصندوق بنيت على أساسين الأول مرتبط بالمنازعة في أساس الدين وهو ما لا تختص به المحاكم الإدارية والثاني بني على سقوط حق الصندوق في تحصيل دينه للتقادم وهذا النوع من المنازعات يدخل ضمن اختصاص القضاء الإداري.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 14/12/04 تحت عدد 1/1420 في الملف الإداري عدد 13/1/4/3269 146

المحور الثالث

قضايا الاختصاص في قضاء الغرفة الإدارية بمحكمة النقض خلال سنة 2015 149

من المقرر أن قانون 90-41 المحدث للمحاكم الإدارية خول لهذه الأخيرة حصريا الاختصاص للبت في طلبات إلغاء المقررات الصادرة عن السلطات الإدارية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/01/08 تحت عدد 1/06 في الملف الإداري عدد 14/1/4/807 151

لما كان الطلب يهدف إلى التصريح بمسؤولية الوكالة الوطنية للموانئ عن الحادث الواقع بالحوض الجاف التابع لها، باعتبارها مؤسسة عمومية، وتخضع لوصاية

ومراقبة الدولة، فإن الأمر يتعلق بدعوى تعويض عن الأضرار التي تسببها أعمال ونشاطات أشخاص القانون العام، تختص المحاكم الإدارية نوعيا بالبت فيها.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/01/08 تحت عدد 1/17 في الملف الإداري عدد 14/1/4/3297 154

لما كانت الدعوى تهدف إلى الحكم باستحقاق الدار المدعي فيها وأمر المحافظ على الأملاك العقارية والرهون بتقييد الحكم بالرسم العقاري، فإن المحاكم الابتدائية هي المختصة نوعيا بالبت فيها.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/01/08 تحت عدد 1/21 في الملف الإداري عدد 14/1/4/3520 157

لما كان الأمر يتعلق بعقد إداري أبرم لمنح بعض الفلاحين أراضي فلاحية أو قابلة للفلاحة من أملاك الدولة الخاصة لتشجيع الاستثمار الفلاحي وبالتالي تحقيق منفعة عامة، فإن النزاع بشأنه تختص بنظره المحاكم الإدارية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/01/08 تحت عدد 1/19 في الملف الإداري عدد 14/1/4/3299 160

إن مشروع التهيئة تتم الموافقة عليه وفق الإجراءات والشروط التي تحدد بمرسوم تنظيمي طبقا للمادة 15 من القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير، وأن محكمة النقض هي المختصة بالبت ابتدائيا وانتهائيا في طلب إلغائه بسبب تجاوز السلطة.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/01/08 تحت عدد 1/18 في الملف الإداري عدد 14/1/4/3298 164

لئن كان الطلب يرمي في نهايته إلى إلغاء الأمر بأداء الدين المطلوب في مواجهة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، فإن ذلك لم يستند على المنازعة في الإجراءات المسطرية للتحصيل بل في أساس الدين، وهذا الشق من الطلب يعود اختصاص النظر فيه للمحكمة الابتدائية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/01/08 تحت عدد 1/36 في الملف الإداري عدد 14/1/4/3533 168

لئن تم تحويل الموظفين المزاولين بالصندوق الوطني للقرض الفلاحي إلى «القرض الفلاحي للمغرب» ؛ فإن الموظف المحول إليه يستمر في الانخراط في نظام المعاشات. وباعتباره في حكم موظفي ومستخدمي المؤسسات العمومية المطبق عليها النظام الأساسي الخاص لهذه الفئة من العاملين والذي تختص بالبت في النزاعات المتعلقة بالمعاشات المرتبطة به المحاكم الإدارية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/01/08 تحت عدد 1/54 في الملف الإداري عدد 14/1/4/3247 172

من المقرر أن القوانين الإجرائية المتعلقة بالاختصاص تطبق بأثر فورى من تاريخ صدورها ولو على قضايا التي لم يصدر بشأنها حكم نهائي. ولما كان الأمر يتعلق بطلب إلغاء قرار المحافظ القاضي بالتشطيب على مطالب التحفيظ، فإن الاختصاص النوعي بشأنه ينعقد للمحكمة الابتدائية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/01/15 تحت عدد 1/61 في الملف الإداري عدد 14/1/4/3539 177

إن قواعد اختصاص المحاكم الإدارية لها طابع النظام العام يمكن للمحكمة إثارته ولو تلقائيا. ولما كان الأمر يتعلق بصفقة تخص توريد الإدارة العامة للأمن الوطني وهي مرفق من مرافق الدولة بمعدات وتجهيزات لفائدة المرفق، فإنها تدخل في خانة العقود الإدارية التي تختص بالنظر فيها المحكمة الإدارية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/01/15 تحت عدد 1/64 في الملف الإداري عدد 14/1/4/3687 180

لما كان الطلب يهدف إلى الحكم على الشركة بتعويض عن الضرر الحاصل من جراء عقل السيارة بدون سند قانوني، وذلك باعتبارها المسؤولة عن تنظيم وقوف السيارات داخل المدار الحضري بموجب عقد تدبير المفوض، فإن اختصاص البت في النزاعات المتعلقة به كعقد إداري ينعقد للمحاكم الإدارية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/01/15 تحت عدد 1/65 في الملف الإداري عدد 14/1/4/3692 182

لما كانت التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية المطلوب الحكم عليها بإرجاع المدعي إلى عمله يسري على مستخدميها نظام خاص باعتبارها شخص من أشخاص القانوني الخاص، فإن الاختصاص النوعي ينعقد للمحاكم العادية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/01/15 تحت عدد 1/72 في الملف الإداري عدد 14/1/4/3517 185

إن الترخيص بالاحتلال المؤقت لملك عمومي يعتبر عقدا إداريا بطبيعته، وإن جميع النزاعات المتفرعة عنه تندرج ضمن الاختصاص النوعي للمحاكم الإدارية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/01/15 تحت عدد 1/81 في الملف الإداري عدد 14/1/4/3536 188

ما دام أن العقد الرابط بين الطرفين أبرم في شكل عقد صفقة خاضع لأحكام وشكليات قانون الصفقات العمومية، بما يتضمنه من شروط غير مألوفة في العقود الخاصة سواء المبرمة بين أشخاص القانون العام أو الخاص، فالمنازعة المتفرعة عن هذا العقد، يختص بالنظر فيها المحاكم الإدارية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/01/15 تحت عدد 1/84 في الملف الإداري عدد 14/1/4/3686 191

إن الدعوى رفعت من طرف مؤسسة عمومية من أجل تحصيل دين عمومي مما يجعل اختصاص الفصل فيها منعقدا للقضاء الإداري.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/01/15 تحت عدد 1/89 في الملف الإداري عدد 14/1/4/3245 195

ما دام أن النزاع يتعلق بتنفيذ التزامات ناتجة عن عقد صفقة عمومية تندرج ضمن تدبير مرفق عام يتمثل في النقل اللوجيستيكي والمناولة للموانئ، وهو المعيار الموضوعي للقول باختصاص القضاء الإداري.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/01/15 تحت عدد 1/94 في الملف الإداري عدد 14/1/4/3685 198

لا يقتصر مدلول العمل الصادر عن السلطة القضائية والذي ينعقد الاختصاص فيه للمحاكم الإدارية على معنى الحكم الذي يفصل في نزاع، وإنما يشمل أيضا الإجراءات السابقة عليه واللاحقة به، لذلك فإن إجراءات تنفيذ هذه الأحكام تعتبر امتدادا للأحكام المراد تنفيذها فتأخذ نفس طبيعتها القضائية التي تخرجها عن اختصاص المحاكم الإدارية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/01/15 تحت عدد 1/108 في الملف الإداري عدد 14/1/4/3450 202

لما كان النزاع يتعلق بإجراء إدارة الجمارك لحجزين على أصل الشركة في إطار تحصيل الديون العمومية، فإن القضاء الإداري هو المختص بالبت في هذه النوازل.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/01/15 تحت عدد 1/110 في الملف الإداري عدد 14/1/4/3682 205

مادام النزاع ناشئا عن تطبيق ظهير 2 مارس 1973 الذي بموجبه تنقل إلى الدولة المغربية ملكية العقارات الفلاحية أو القابلة للفلاحة التي يملكها أشخاص ذاتيون أجانب أو أشخاص معنويون، فإنه تختص بالنظر فيه المحكمة الإدارية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/01/15 تحت عدد 1/112 في الملف الإداري عدد 14/1/4/3688 208

ما دام أن الطلب لا يرمي إلى البت في التعرضات بل يهدف إلى الحكم بإلغاء قرار المحافظ الرافض لتنفيذ قرار استئنافي، وبالتالي يبقى القضاء الإداري هو المختص نوعيا للبت في مشروعيته من عدمها.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/01/22 تحت عدد 1/131 في الملف الإداري عدد 14/1/4/3695 211

إذا ما تم إرجاع السيارة المحجوزة إلى المدعي قضائيا باعتباره المالك الشرعي لها، إلا أنه ووجه بسبق بيعها عن طريق المزاد العلني من طرف إدارة الجمارك مقابل

ثمن ينازع فيه، فإن الدعوى في هذا الخصوص تندرج ضمن دعاوي المسؤولية الإدارية لمرفق الجمارك، والتي يختص القضاء الإداري نوعيا للبت بها.
قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/01/22 تحت عدد 1/132 في الملف الإداري عدد 14/1/4/3696 214

لما كان الاختصاص النوعي للمحاكم الإدارية في إطار القضاء الشامل يشمل كل عناصر عملية الصفقة وصور المنازعة المترتبة عنها باعتبارها عقدا إداريا بقوة القانون، مما يختص بالنظر فيها المحاكم الإدارية.
قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/01/22 تحت عدد 1/133 في الملف الإداري عدد 14/1/4/3697 217

ما دام أن النزاع يتعلق بتنفيذ التزامات ناتجة عن صفقة عمومية أبرمها شخص من أشخاص القانون العام وفي إطار تدبير المرفق العام وتضمنت شروطا غير مألوفة، مما يجعل (النزاع) ناتجا عن عقد إداري وينعقد بالتالي اختصاص النظر فيه للقضاء الإداري.
قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/01/22 تحت عدد 1/134 في الملف الإداري عدد 14/1/4/3698 220

ما دام أن الطلب الأصلي يهدف إلى إلغاء قرار المحافظ القاضي بالتشطيب على اسم الطالبين بالرسم العقاري ونقل ملكيته إلى الملك الخاص للدولة المغربية بعلة مخالفة القانون والشطط في استعمال السلطة وهو ما تختص به المحاكم الإدارية.
قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/01/22 تحت عدد 1/161 في الملف الإداري عدد 14/1/4/3179 223

لما كان الأصل في العقود التي تبرمها الإدارة مع الخواص في تدبيرها للمرافق العامة ولو تعلقت بتوريدات، أنها ذات طابع إداري، وتختص المحاكم الإدارية بنزاعاتها، فإن عبء إثبات خلاف ذلك يقع على الإدارة.
قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/01/22 تحت عدد 1/136 في الملف الإداري عدد 14/1/4/3700 227

إن شركة العمران وإن اتخذت شكل شركة المساهمة، إلا أنها بقيت تمارس صلاحيات ومهام تتعلق بتدبير مرفق عام. وما دام العقد الذي أبرمته يتضمن بنودا

تحكمها قواعد القانون العام، ومن شروط غير مألوفة، فإنه يعتبر عقدا إداريا، وتكون المحكمة الإدارية هي المختصة نوعيا بالبت في كافة المنازعات المتفرعة عنه.
قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/03/05 تحت عدد 1/396 في الملف الإداري عدد 14/1/4/2503 231

الوكالة المستقلة مؤسسة عمومية عهد لها باحتكار توزيع الماء والكهرباء وتسيير قنوات الصرف الصحي، كمرفق تدبره بمظهر السلطة العامة. الاختصاص النوعي في الدعاوى الموجهة ضدها ينعقد للمحاكم الإدارية.
قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/03/05 تحت عدد 1/400 في الملف الإداري عدد 15/1/4/505 235

إن الطلب لا يهدف إلى إلغاء المرسوم بسبب تجاوز السلطة بل غايته فقط التصريح بانتهاء آثاره بالنسبة لعقار المدعية بعلة انصرام أجل عشر سنوات انطلاقا من تاريخ نشره دون أن تعمد الإدارة إلى تفعيله، مما يجعل الطلب المذكور غير مندرج ضمن الحالات الموكول قانونا البت فيها ابتدائيا وانتهائيا لمحكمة النقض.
قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/04/23 تحت عدد 1/705 في الملف الإداري عدد 15/1/4/1272 238

لقد استقر القضاء الإداري على اقرار اختصاصه بنظر دعاوى الاعتداء المادي سواء الرامية إلى رفع الاعتداء أو التعويض عنه أو هما معا، باعتبارهما شقين متلازمين لدعوى واحدة تجمعهما رابطة واحدة.
قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/04/23 تحت عدد 1/726 في الملف الإداري عدد 15/1/4/823 243

لما كان الطلب موجها ضد جهة إدارية بسبب فعل نسب إليها ارتكابه في إطار تدبيرها لمرفق عام، مع إعمال الامتيازات المخولة حصريا للسلطات العامة، فإنه يندرج ضمن اختصاص القضاء الإداري.
قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/04/30 تحت عدد 1/770 في الملف الإداري عدد 15/1/4/869 246

إن لجوء الإدارة (الدولة (الملك الخاص)) إلى مسطرة خاصة بخصوص إبرام عقد التفويت طبقا للشروط الواردة ضمن دفتر التحملات، يجعل العقد ذا طبيعة إدارية، أسند القانون أمر البت في هذا النوع من العقود إلى القضاء الإداري.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/04/30 تحت عدد 1/819 في الملف الإداري عدد 15/1/4/913 249

ما دام أن الطلب موجه من طرف شخص ذاتي في مواجهة شخص ذاتي آخر، فإن المحكمة الإدارية غير مختصة للنظر في النزاع.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/05/07 تحت عدد 1/864 في الملف الإداري عدد 15/1/4/1126 252

لئن كان الأصل في تحديد الغرامة التهديدية يرجع للجهة القضائية التي أصدرت الحكم أو القرار، وأن الجهة التي أصدرت القرار القاضي بالتشطيب عن التقييد الاحتياطي (وهو القاضي التجاري)، مما يبقى معه اختصاص النظر في الطلب ينعقد للمحكمة التجارية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/05/07 تحت عدد 1/865 في الملف الإداري عدد 15/1/4/1127 255

توجيه الدعوى ضد الوكالة الوطنية للموانئ في إطار تدبيرها للحوض الجاف وتعاملها مع الخواص مقابل الاتفاق على مقابل مادي في إطار ممارستها لنشاطها التجاري، يختص بالنظر فيها المحاكم التجارية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/05/07 تحت عدد 1/870 في الملف الإداري عدد 15/1/4/1172 258

إن الطلب يهدف إلى الحكم على إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة بأدائها تعويضات، وهو ما يعد من صور المسؤولية الإدارية عن الخطأ المرفقي، والتي تختص المحاكم الإدارية نوعيا بالبت فيها.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/05/28 تحت عدد 1/1003 في الملف الإداري عدد 15/1/4/1395 262

ما دام أن الطلب يهدف إلى الحكم على المجمع الشريف للفوسفاط بتعويض المتضرر عن الأضرار اللاحقة به جراء عملية استخراج مادة الفوسفاط في إطار تسيير مرفق عمومي بهدف تحقيق مصلحة عامة، مما تكون معه المحكمة الإدارية هي المختصة نوعيا بالبت في الطلب.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/05/28 تحت عدد 1/1004 في الملف الإداري عدد 15/1/4/1397 266

إن الطلب المقدم الهادف إلى الحكم على نازعة الملكية ومالك العقار متضامنين فيما بينهما بأداء تعويض عن فقدان الأصل التجاري المؤسس على نفس العقار، يبقى متفرعا عن النزاعات التي يمكن أن تنشأ بمناسبة سلوك مسطرة نزع الملكية، تختص بالنظر فيه المحاكم الإدارية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/05/28 تحت عدد 1/1006 في الملف الإداري عدد 15/1/4/1401 269

إن قرار قبول التعرض المقدم خارج الأجل، يبقى الاختصاص النوعي للطعن فيه منعقدا للمحاكم الإدارية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/05/28 تحت عدد 1/1012 في الملف الإداري عدد 15/1/4/1413 272

إن طلب التخلي عن المساحة المطلوبة من العقار، واحتياطيا الحكم بالتعويض المستحق عن فقده وعن الحرمان من استغلاله، يندرج ضمن دعاوى الاعتداء المادي التي تختص بها المحاكم الإدارية نوعيا.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/05/28 تحت عدد 1/1014 في الملف الإداري عدد 15/1/4/1416 275

إن تعاضدية التأمينات لأرباب النقل المتحدين لا تعتبر من أشخاص القانون العام، وبالتالي فإن مطالبة المدير بمستحقاته المتخلدة بذمتها خلال مدة الإلحاق، تعد مجرد مطالبة بمستحقات عادية تختص المحاكم الابتدائية نوعيا بالبت فيها.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/05/28 تحت عدد 1/1016 في الملف الإداري عدد 15/1/4/1426 279

ما دام أن الطلب يهدف أساسا إلى الحكم بإلغاء قرار المحافظ القاضي بمنح الدولة (الملك الخاص) 8 هكتارات، وبالتالي فهو يرمي في جوهره إلى إلغاء قرار إداري صادر عنه باعتباره سلطة إدارية، يندرج ضمن اختصاص المحاكم الإدارية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/05/28 تحت عدد 1/1042 في الملف الإداري عدد 15/1/4/1394 282

ما دام أن الطلب يهدف إلى إلغاء المقرر الإداري الصادر عن رئيس المجلس البلدي بمنحه رخصة التجزئة، وهو قرار إداري مؤثر في المركز القانوني للطالب (المدعي)، تختص بالنظر فيه المحكمة الإدارية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/05/28 تحت عدد 1/1043 في الملف الإداري عدد 15/1/4/1399 286

إن استغلال المحلات في إطار الاحتلال المؤقت للملك العام للدولة، يدخل في إطار المنازعات المترتبة عن تنفيذ عقد إداري الذي يندرج ضمن الاختصاص النوعي للمحكمة الإدارية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/05/28 تحت عدد 1/1044 في الملف الإداري عدد 15/1/4/1400 289

إن الدعوى وجهت أساسا ضد المجلس البلدي من أجل أداء تعويض عن أضرار ناجمة عن اتفاقية تم إبرامها بينه والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب ـ حول التدبير المفوض لمرفق التطهير السائل ـ مما يختص بالنظر فيها القضاء الإداري.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/06/11 تحت عدد 1/1159 في الملف الإداري عدد 15/1/4/1396 292

إن المخطط الاجتماعي الرامي إلى إعادة هيكلة شركتي صوديا وصوجيطا والمؤسس عليه الطلب قد أبرم بين الحكومة ممثلة في مجموعة من المؤسسات الإدارية المختصة من جهة والمركزيات النقابية من جهة ثانية كما أن الإدارة قد سلكت

فيه وسائل القانون العام، فأضفت بالتالي عليه طابع السلطة العامة المستتبع انعقاد الاختصاص النوعي بشأن كافة المنازعات المتفرعة عنه لجهة القضاء الإداري.
قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/06/18 تحت عدد 1/1215 في الملف الإداري عدد 15/1/4/1465 295

لما كان المكتب الوطني للسكك الحديدية مؤسسة عمومية تقوم بخدمة عامة، ولما كان ممر السكة الحديدية لا ينطبق عليه وصف الطريق العمومي، وبالتالي فإن المحكمة الإدارية تكون هي المختصة نوعيا بالبت في طلب استرجاع المبالغ المؤداة من طرف شركة التأمين في مواجهة المكتب الوطني للسكك الحديدية.
قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/06/18 تحت عدد 1/1200 في الملف الإداري عدد 15/1/4/1706 298

إن الطلب الذي يهدف إلى إلغاء قرار المحافظ القاضي برفض تقييد المساحة المتبقية من عقارهم المشترى بالرسم العقاري المتعلق به، تختص بالبت فيه المحكمة الابتدائية.
قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/06/18 تحت عدد 1/1201 في الملف الإداري عدد 15/1/4/1707 301

إن الدعوى موجهة ضد الدولة وضد المحافظ العقاري من أجل التشطيب على مشروع نزع الملكية مقيد على الرسم العقاري من أجل إنجاز مرفقين عموميين على الرغم من مرور 30 سنة وعدم تفعيله مما يشكل اعتداء ماديا، تختص بالنظر فيها المحكمة الإدارية.
قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/06/18 تحت عدد 1/1235 في الملف الإداري عدد 15/1/4/1705 304

إن إقدام الإدارة على وضع يدها على العقار والقيام بأشغال بناء سد كان موضوع التزام بتفويت العقار في إطار مسطرة الاقتناء بالمراضاة، مما يضفي على النزاع صبغة الاعتداء المادي الذي يعود الاختصاص فيه للقضاء الإداري.
قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/06/18 تحت عدد 1/1236 في الملف الإداري عدد 15/1/4/1708 307

إن موضوع النزاع يتعلق بتنفيذ عقد وقع في إطار إعادة هيكلة السوق الذي يقع داخل الدائرة الترابية لولاية الدار البيضاء والهدف المتوخى منه هو إدارة مرفق عمومي وتحقيق مصلحة عامة بامتياز، مما تختص بالنظر فيه المحاكم الإدارية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/06/18 تحت عدد 1/1251 في الملف الإداري عدد 15/1/4/1696 310

ما دام أن عقد الكراء المبرم بين الطرفين تم في إطار مسطرة طلب العروض، الأمر الذي يعتبر معه العقد المذكور عقدا إداريا تختص بنظر النزاع المترتب عنه المحكمة الإدارية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/06/18 تحت عدد 1/1273 في الملف الإداري عدد 15/1/4/1703 313

لما كان الطلب ناشئ عن منازعة ترتبت عن تطبيق المقتضيات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالضمان الاجتماعي لذلك فهو يندرج ضمن اختصاص القضاء العادي.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/07/02 تحت عدد 1/1384 في الملف الإداري عدد 15/1/4/1960 316

ما دام أن المدعي أحيل على التقاعد منذ مدة وفقد بالتالي صفة العامل بمرفق من مرافق الدولة ومجموع المبالغ التي يطالب بها تصرف من جمعية تنظمها إرادة المتعاقدين فهي جمعية خاضعة لأحكام القانون الخاص مما يستنتج معه أن الدعوى لا تندرج ضد الدعاوى التي تبت فيها المحكمة الإدارية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/07/09 تحت عدد 1/1514 في الملف الإداري عدد 15/1/4/2394 319

ما دام أن الطلب الرامي إلى الحكم على الصندوق المغربي للتقاعد في شخص ممثله القانوني برفع اليد عن معاش تقاعد المطلوب في النقض من تاريخ وقف صرفه، إعمالا لحكم القانون، فإنه يندرج ضمن الدعاوى المذكورة أعلاه، ولا يواجه بتحصن أي قرار إداري سابق.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/07/09 تحت عدد 1/1515 في الملف الإداري عدد 12/1/4/2651 322

لما كان قرار وزير المالية القاضي بالإذن لمديرية أملاك الدولة ببيع القطعة الأرضية موضوع النزاع لفائدة صندوق الإيداع والتدبير هو مجرد ترخيص إداري إلزامي وقبلي بالنظر لطبيعة العقار المفوت كملك مخزني، ولا أثر له على طبيعة العقد، فإن القضاء العادي هو المختص بالبت فيه.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/07/09 تحت عدد 1/1528 في الملف الإداري عدد 15/1/4/2395 328

إن مناط تحديد المحكمة المختصة نوعيا بالبت في الطلب هو الإطار القانوني الذي قدم فيه، وهو بالنسبة لهذه النازلة مندرج ضمن دعاوى إلغاء قرارات السلطات الإدارية بسبب تجاوز السلطة الذي تختص المحاكم الإدارية بالنظر فيها.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/07/09 تحت عدد 1/1533 في الملف الإداري عدد 15/1/4/2388 333

ما دام أن القضية تتعلق بإلغاء القرار الصادر عن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الرامي إلى تصنيف الكتاب القرآني العائد له ضمن لائحة الملزمين بالعضوية بالصندوق المذكور، وأن قيام الصندوق بهذا التصنيف لا يعدو أن يكون قرارا إداريا متصلا بعملية فرض الضريبة داخلا في صميم ولاية القضاء الشامل للمحاكم الابتدائية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/07/09 تحت عدد 1/1553 في الملف الإداري عدد 15/1/4/1961 337

إن الهدف من المشروع الذي يرجى إقامته على العقار هو تجهيز وحدات صناعية وتجارية لجلب الاستثمارات وتشجيع القطاع الصناعي، فإن إقدام الشركة، التي هي فرع من صندوق الإيداع والتدبير كمؤسسة عمومية، على وضع يدها على العقار يضفي على النزاع صبغة الاعتداء المادي الذي يعود الاختصاص فيه للقضاء الإداري.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/07/09 تحت عدد 1/1554 في الملف الإداري عدد 15/1/4/2390 340

ما يترتب عن السلطة القضائية من أضرار قد تصيب الأفراد، يحق لهم مطالبة الدولة بتعويضهم عنها أمام القضاء الإداري.

إن البت في مسؤولية قضاة محكمة الاستئناف عن الضرر الذي يمكن أن يكون قد لحق بالمدعي والحكم بالتعويض، ينظر فيه القضاء الإداري.
لا يجوز لمحكمة دنيا أن تقيم عمل محكمة أعلى درجة طبقا لما تواتر عليه العمل القضائي، مما يبقى معه الاختصاص منعقدا نوعيا للقضاء الإداري.
قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/07/09 تحت عدد 1/1565 في الملف الإداري عدد 15/1/4/1415 343

إن المعاملة موضوع سند الطلب والقائمة بين المجلس البلدي وفندق تكتسي طابع العقد الإداري، بقوة القانون، والذي يرجع اختصاص النظر في النزاعات التي تثور بشأنه للقضاء الإداري.
قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/07/09 تحت عدد 1/1590 في الملف الإداري عدد 15/1/4/1957 348

ما دام أن الأمر لا يتعلق بقرار إداري، والذي ينشأ ويكتسب صفته الإلزامية بمجرد التعبير عن إرادة الإدارة المنفردة دون اعتداد برضا الآخرين، تختص بالنظر فيه المحاكم الابتدائية.
قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/07/09 تحت عدد 1/1594 في الملف الإداري عدد 15/1/4/2389 351

إن المطالبة برفع الضرر الناتج عن مكبرات الصوت المستعملة في القاعة المغطاة المجاورة لمسكنه تبقى من ضمن الاختصاص النوعي للمحكمة الابتدائية مادام لم يتجاوز الطلب إلى المطالبة بإلغاء الرخصة الإدارية الممنوحة قصد استغلال القاعة.
قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/07/16 تحت عدد 1/1615 في الملف الإداري عدد 15/1/4/2493 354

لما كانت عقود التوريد تعتبر عقودا إدارية متى كان الغرض منها تسيير مرفق من المرافق العامة، فإن المحاكم الإدارية تختص نوعيا بالبت في المنازعات الناشئة عنها. بصرف النظر عن مدى قانونية شكليات ذلك التعاقد والذي يرتب جزاءه قاضي الموضوع.
قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/07/16 تحت عدد 1/1613 في الملف الإداري عدد 15/1/4/2481 357

لما كان الطلب يرمي إلى استخلاص دين في مواجهة مؤسسة عمومية، بدعوى أنه ترتب بذمتها بمناسبة تدبيرها للمرفق العام الذي تشرف عليه، فإن اختصاص الفصل فيه ينعقد للقضاء الإداري.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/07/16 تحت عدد 1/1630 في الملف الإداري عدد 15/1/4/2494 360

إن الطلب يهدف إلى إلغاء قرار الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بتوقيف المعاش الذي صدر في إطار ما يتمتع به الصندوق من سلطة إدارية في مجال اختصاصه، وبذلك يكتسي صفة القرار، مما يجعل النزاع في نازلة الحال يندرج ضمن اختصاص القضاء الإداري.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/07/16 تحت عدد 1/1650 في الملف الإداري عدد 15/1/4/2472 364

إن عقد الكراء المتفرع عنه النزاع، هو عقد مدني، إذ نزلت فيه الإدارة منزلة الخواص واختارت التعاقد بشأنه في هذا الإطار، مما يكون معه الاختصاص النوعي بالبت في كل المنازعات الناشئة عنه منعقدا لجهة القضاء العادي.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/07/23 تحت عدد 1/1689 في الملف الإداري عدد 15/1/4/2606 367

ما دام أن الدعوى تهدف إلى إلغاء قرار الرفض الضمني الصادر عن مندوبية أملاك الدولة لإصدار إشعار بأداء ثمن بيع القطعة الأرضية التي رخص والي الجهة ببيعها للورثة بمقتضى قراره. وما دام أن الأمر يتعلق بطلب إلغاء قرار إداري، فإن الاختصاص يعود للقضاء الإداري.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/07/23 تحت عدد 1/1752 في الملف الإداري عدد 15/1/4/2479 370

إن الأمر لا يتعلق بدعوى شفعة عقار مبيع التي يمارسها الشريك الذي له حق الشفعة وإنما بالطعن بالإلغاء في مقرر إداري بشفعة العقار المبيع لعدم كفاية رسوم التسجيل

وعدم تحصيل الرسوم التكميلية، وبالتالي فإن البت في هذه المنازعة من اختصاص القضاء الإداري.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/07/23 تحت عدد 1/1701 في الملف الإداري عدد 12/1/4/15 373

لما كانت مسطرة التقييد الاحتياطي تجري على العقار المحفظ لكفالة حق عيني سواء مطالب باستحقاقه أو بقسمته، فإن قرار المحافظ بالتشطيب التلقائي على التقييد الاحتياطي المسجل في إطار المادة 316 من مدونة الحقوق العينية يرتبط بالتبعية بذلك الحق العيني، تختص بالبت فيه المحكمة الابتدائية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/09/10 تحت عدد 1/1891 في الملف الإداري عدد 15/1/4/2954 377

إذا كانت شركة المساهمة التي تمارس صلاحيات ومهام تعلق بتدبير مرفق عام، وكانت العقود التي أبرمتها تتضمن شروطا غير مألوفة في العقود، فإن النزاعات المتعلقة بتلك العقود من اختصاص المحاكم الإدارية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/09/10 تحت عدد 1/1887 في الملف الإداري عدد 15/1/4/2807 380

إن المعيار في تحديد الاختصاص ليس بالنظر الى المستفيد من الاتفاق الواقع بين الإدارة والمستأنفين وإنما بكون الاتفاق المذكور يجسد نشاط وعمل وزير الداخلية في تحقيق منفعة عامة، ومن تم فإن النزاع يندرج ضمن الاختصاص النوعي للمحاكم الإدارية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/09/10 تحت عدد 1/1914 في الملف الإداري عدد 15/1/4/3240 386

إن قرار رفض التعرض الكلي على مطلب التحفيظ الصادر عن المحافظ من القرارات الإدارية التي يرجع اختصاص البت في الطعن المقدم بشأنها إلى القضاء الإداري.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/09/17 تحت عدد 1/1994 في الملف الإداري عدد 15/1/4/2951 389

إن الدولة الملك الخاص وإن كان تعتبر من أشخاص القانون العام، فإن عقود الكراء التي تبرمها مع الخواص بشأن أملاكها تعتبر عقودا مدنية تخضع للنزاعات المتعلقة بإبرامها وتنفيذها وفسخها لمقتضيات القانون الخاص، تختص بالبت فيه المحكمة الابتدائية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/09/17 تحت عدد 1/1971 في الملف الإداري عدد 15/1/4/3181 392

إن النزاع لا صلة له بنزع الملكية وإنما يتعلق بإلغاء مطلب آخر تم تحفيظه وأصبح له رسم عقاري خاص، مما يفيد كون المسؤولية المثارة ترتكز على تحفيظ عقار في اسم أغيار رغم سبق استصدارهم لأحكام قضائية بشأنه، يكون القضاء العادي هو المختص نوعيا بالبت فيه.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/09/17 تحت عدد 1/1972 في الملف الإداري عدد 15/1/4/3241 396

إن مخاصمة المحافظ باعتباره سلطة إدارية لا يكفي وحده لتحديد الجهة المختصة نوعيا بالبت في الطلب.

إن قرار المحافظ القاضي برفض طلب إعادة تقييد الملك موضوع النزاع في اسم المالك، تختص بالبت فيه المحكمة الابتدائية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/10/22 تحت عدد 1/2156 في الملف الإداري عدد 15/1/4/3913 399

ما دام أن الطلب يرمي إلى الإفراغ من المحل الذي يرجع إلى المدعيين بسبب ما نسب إلى الطرف من احتلاله دون سند، وهو وجه من أوجه الاعتداء المادي الممارس على حق الملكية الذي تختص بالنظر فيه المحاكم الإدارية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/11/12 تحت عدد 1/2275 في الملف الإداري عدد 15/1/4/4163 403

تختص المحاكم الإدارية بالنظر في النزاعات الناشئة بمناسبة انتخاب ممثلي الموظفين في اللجان الإدارية الثنائية التمثيل المنصوص عليها في ظهير 24 فبراير 1958.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 15/11/12 تحت عدد 1/2314 في الملف الإداري عدد 15/1/4/4160 405

إن المكتب الوطني للسكك الحديدية المطالب بأداء التعويض يعتبر شخصا من أشخاص القانون العام ذا طبيعة تجارية وصناعية وأن مقاضاته بهذه الصفة يكون أساسا أمام القضاء الطبيعي وهي المحكمة الإدارية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 16/01/07 تحت عدد 1/01 في الملف الإداري عدد 15/1/4/4472 415

ما دام القرار المطعون فيه يتعلق برفض مطلب التحفيظ، فإن المحكمة الابتدائية هي المختصة نوعيا بالبت فيه.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 16/01/07 تحت عدد 1/03 في الملف الإداري عدد 15/1/4/4460 418

إن مسألة الاختصاص بالنسبة لنوع الدعوى تعتبر قائمة في الخصومة ومطروحة دائما على المحكمة، وعليها (المحكمة) أن تقضي من تلقاء نفسها بعدم اختصاصها إذا تبين لها ذلك.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 16/01/07 تحت عدد 1/11 في الملف الإداري عدد 15/1/4/4391 422

إن قضايا الأضرار الناتجة عن مركبات تسير في الطريق العام التي لا تندرج ضمنها العربة التي تسير فوق السكة الحديدية التي لا تعتبر طريقا مفتوحا للعموم، تختص بالنظر فيها المحاكم الابتدائية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 16/01/07 تحت عدد 1/12 في الملف الإداري عدد 15/1/4/4458 425

إن الطلب يهدف إلى الحكم على الشركة بأدائها لفائدة المدعي تعويضا عن الضرر الحاصل له من جراء عقل سيارته بدون سند قانوني، وذلك باعتبارها المسؤولة عن

تدبير وتسيير مرفق عام، يؤول اختصاص البت في النزاعات المتعلقة به كعقد إداري للمحاكم الإدارية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 16/01/21 تحت عدد 1/54 في الملف الإداري عدد 15/1/4/4734 428

إن موضوع الدعوى يدور حول الالتزامات المتبادلة بين المشغل المكتب الوطني للمطارات التي تعتبر مؤسسة عامة ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والأجير والناجمة عن عقد الشغل، تختص بالنظر فيها المحكمة الابتدائية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 16/01/21 تحت عدد 1/70 في الملف الإداري عدد 15/1/4/4736 431

لما كان الطلب يهدف إلى الحكم بإلغاء القرار الصادر عن المحافظ على الأملاك العقارية القاضي برفض تقييد عقد الإقالة، تختص بالنظر فيه المحكمة الابتدائية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 16/01/21 تحت عدد 1/75 في الملف الإداري عدد 15/1/4/4731 436

إن الغرفة الإدارية بمحكمة النقض تبقى مختصة كمرجع استئنافي بالنظر في استئناف الأحكام المتعلقة بالاختصاص النوعي التي أثيرت فيها دفوع بشأن اختصاص القضاء الإداري من عدمه، وذلك أيا كانت الجهة القضائية عادية أو إدارية الصادرة عنها تلك الأحكام.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 16/01/21 تحت عدد 1/78 في الملف الإداري عدد 15/1/4/4657 439

إن الجهة القضائية المختصة بالبت في طلب التعويض عن الخطأ المنسوب إلى نشاط مرفق العدالة، يتمثل في المحاكم الإدارية باعتبارها المختصة نوعيا بالبت في طلبات التعويض عن أعمال ونشاطات أشخاص القانون العام.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 16/01/28 تحت عدد 1/98 في الملف الإداري عدد 15/1/4/4152 442

ما دام أن الطلب يروم إلى إلغاء مقرر صادر عن رئيس جامعة الحسن الثاني برفض تمكين المطلوب في الطعن من المعطيات التكميلية في إطار توفير ملف الترشح لشغل منصب مدير المدرسة الوطنية العليا للكهرباء، فإن المحاكم الإدارية تكون مختصة بالبت فيه.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 16/02/18 تحت عدد 1/256 في الملف الإداري عدد 16/1/4/328 446

ينعقد الاختصاص النوعي للمحكمة الإدارية للبت في طلبات الحكم بتسوية الوضعيات الإدارية والمالية للعاملين بالمؤسسات العمومية التي تم تحويلها في تاريخ لاحق على ولوجهم العمل إلى شركات خاصة.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 16/02/18 تحت عدد 1/300 في الملف الإداري عدد 16/1/4/327 449

إذا كان أحد أطراف العقد أحد أشخاص القانون العام ويتصل اتصالا مباشرا بتسيير مرفق التعليم العمومي واستعملت الإدارة فيه أساليب القانون العام، فإن الاختصاص النوعي بالبت في النزاع الناشئ عنه ينعقد للمحاكم الإدارية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 16/03/31 تحت عدد 1/533 في الملف الإداري عدد 16/1/4/971 452

لما كان الطلب يهدف إلى الحكم بإلغاء إجراءات التحصيل التي باشرها الصندوق، فإنه يشمل نوعين من المنازعات تتعلق الأولى منها بمسألة عدم قانونية فرض وتأسيس الواجبات ويكون الاختصاص بشأنها منعقدا للمحاكم الابتدائية (الاجتماعية)، أما الثانية فتتعلق بمسألة تحصيل الواجبات المذكورة، وينعقد الاختصاص بشأنها للمحاكم الإدارية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 16/04/07 تحت عدد 1/576 في الملف الإداري عدد 16/1/4/1029 455

إن موضوع الطلب هو أداء مبالغ ناتجة عن كراء آليات لجمع النفايات ونقلها لفائدة الجماعة الحضرية في إطار تسيير مرفق عمومي، وبالتالي يكون مترتبا

عن عقد إداري، وأن الاختصاص نوعيا بالبت فيه يبقى منعقدا لجهة القضاء الإداري.
قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 16/05/05 تحت عدد 1/765 في الملف الإداري عدد 16/1/4/1345 458

ما دام أن الطلب يهدف إلى الحكم على الجماعة الحضرية بإتمام البيع المبرم مع المستأنف عليه بخصوص البقعة الأرضية التي منحت له في إطار إنشاء تجزئة سكنية مع إرجاع الأقساط التي أداها، فإن البت في النزاع بشأن ذلك ينعقد للمحكمة الابتدائية.
قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 16/06/02 تحت عدد 1/909 في الملف الإداري عدد 16/1/4/1696 461

إن عصبة الجنوب لكرة القدم وإن كانت من أشخاص القانون الخاص فإن إشرافها على تنظيم وتأطير الأندية والفرق التابعة لها، يجعل القرار التأديبي الصادر عنها قرارا إداريا قابلا للطعن فيه بالإلغاء، مما تختص به المحاكم الإدارية نوعيا.
قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 16/07/21 تحت عدد 1/1119 في الملف الإداري عدد 16/1/4/2281 465

إذا كانت المحاكم الإدارية هي المختصة نوعيا بالبت في المنازعة في تحصيل الديون العمومية، فإن الشركة خاضعة قضائيا لمسطرة التسوية القضائية، وأنها تطلب رفض دين إدارة الضرائب ارتكازا على التصريح به خارج الأجل القانوني، والحال أن تحقيق الديون في إطار مساطر صعوبة المقاولة يبقى من اختصاص القاضي المنتدب، وليس للقضاء الإداري.
قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 16/09/08 تحت عدد 1/1280 في الملف الإداري عدد 16/1/4/2508 468

لما كانت دعوى المطلوب في النقض تروم استرجاع المبالغ التي صرفها في علاجه، والتي تدخل ضمن المجال التطبيقي للمقتضيات التشريعية لنظام الضمان الاجتماعي، مما يجعل القضاء الإداري غير مختص نوعيا بالبت في هذه الدعوى .
قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 16/12/08 تحت عدد 2/803 في الملف الإداري عدد 14/1/4/607 472

إن مؤدى الدعوى هو التصريح بالإعلان عن التسليم النهائي للأشغال، والحكم تبعا لذلك على المدعى عليها بأداء المبالغ المترتبة عنه، والبت فيه لا يمكن أن يتم في معزل عن بنود عقد الصفقة ودفتر الشروط الإدارية العامة والشروط الخاصة المحال عليها بموجبه، مما تختص بالبت فيها المحكمة الإدارية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 17/01/26 تحت عدد 1/131 في الملف الإداري عدد 17/1/4/4 479

إن موضوع الدعوى المتعلق بدعوى الأجير ضد مشغله بسبب اقتطاعه من التعويض عن المغادرة الطوعية مبلغ الضريبة العامة على الدخل هو نزاع ناتج عن الحجز من المنبع للضريبة لفائدة الخزينة العامة، التي تختص المحاكم الإدارية نوعيا بالبت في النزاعات المترتبة عنها.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 17/02/02 تحت عدد 1/147 في الملف الإداري عدد 17/1/4/174 482

لما كان موضوع الدعوى يرمي إلى إلغاء قرار المحافظ القاضي برفض إتمام إجراءات التحفيظ، فإن المحكمة الابتدائية هي التي ينعقد لها الاختصاص نوعيا للبت فيها.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 17/02/23 تحت عدد 1/320 في الملف الإداري عدد 16/1/4/3016 485

ما دام أن الطلب يرمي إلى إلغاء القرار الضمني الصادر عن وزير العدل والحريات القاضي بإلغاء التوظيف ورفض طلب تسوية الوضعية الإدارية مع ترتيب الآثار القانونية على ذلك، مما يجعل النزاع بشأنه يندرج ضمن اختصاص المحاكم الإدارية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 17/02/23 تحت عدد 1/321 في الملف الإداري عدد 17/1/4/408 488

إن طلب التعويض المترتب لفائدة المستأنف عليه نتيجة استفادته من المغادرة الطوعية للعمل لدى المكتب الوطني للمطارات، وبالتالي فإن البت في مشروعية الاقتطاع والمسؤول عنه مما يندرج ضمن النزاعات الناشئة عن تطبيق النصوص التشريعية المتعلقة بالضرائب التي تختص المحاكم الإدارية نوعيا بالبت فيها.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 17/02/23 تحت عدد 1/301 في الملف الإداري عدد 17/1/4/569 491

إن الشركة العامة العقارية وإن كانت شركة مساهمة، فإنها تعاقدت مع المستأنفة باعتبارها فرعا من فروع صندوق الإيداع والتدبير كمؤسسة عمومية، وبالتالي فإن الأمر يتعلق بعقد صفقة تختص للبت في النزاع بشأنه المحاكم الإدارية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 17/02/23 تحت عدد 1/333 في الملف الإداري عدد 17/1/4/569 494

لما كان الأمر في جوهره يتعلق بإجراء من إجراءات التنفيذ الجبري للأحكام القضائية في مواجهة وزارة الصحة كمرفق عمومي، لذلك تبقى المحاكم الإدارية مختصة نوعيا من حيث المبدأ بخصوص تنفيذ الأحكام الإدارية في مواجهة المرفق العمومي على الرغم من توجيه الطلب ضد شخص غير معني بالتنفيذ.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 17/03/09 تحت عدد 1/429 في الملف الإداري عدد 17/1/4/664 497

إن مجرد توخي الطلب الحكم بسحب الترخيص الخاص باستغلال وممارسة القنص الصادر عن الإدارة الإقليمية للمياه والغابات، مفاده أن الأمر يتعلق بقرار صادر عن سلطة إدارية في إطار تسييرها لمرفق عمومي، مما يجعل النزاع مندرجا ضمن الدعاوى العائد اختصاص النظر فيها إلى المحاكم الإدارية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 17/04/06 تحت عدد 1/553 في الملف الإداري عدد 17/1/4/1127 500

إن كل نزاع متعلق بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مؤسس على إنذار بالأداء تختص المحكمة الإدارية بالبت فيه سواء انصب هذا النزاع على إجراءات التحصيل أو حول تأسيس واجبات الاشتراك في الصندوق.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 17/04/13 تحت عدد 2/277 في الملف الإداري عدد 16/2/4/3316 503

إن الطلب يروم الحكم بإلغاء فرض الرسوم موضوع الإشعار للغير الحائز الصادر عن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الموقع على الحساب البنكي الشخصي للمستأنف، وأمر البنك بالتشطيب عليه كأثر لذلك، يكون الاختصاص نوعيا بالبت فيه منعقدا للمحكمة الاجتماعية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 17/05/18 تحت عدد 1/787 في الملف الإداري عدد 17/1/4/1652 507

انصب الطعن على قرار إيقاف الأشغال الجارية بالورش موضوع رخصة البناء، وهو قرار صادر عن سلطة إدارية، وبالتالي يكون الاختصاص منعقدا للقضاء الإداري بصرف النظر عن طبيعة اتفاق الشراكة المبرم بين الطرفين.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 17/06/01 تحت عدد 1/835 في الملف الإداري عدد 17/1/4/1797 510

إن مدلول المرفق العمومي يرتكز على النشاط المؤدى والذي تتولى الدولة وأجهزتها إدارته، وعقد وكالة المحامي لا يعدو أن يكون نوعا من أنواع الوكالة تخضع في انعقادها وانقضائها وسائر أحكامها للقواعد المتعلقة بعقد الوكالة، تختص بالبت في النزاع بشأنه المحكمة الابتدائية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 17/06/01 تحت عدد 1/846 في الملف الإداري عدد 17/1/4/1810 513

إن عقد الالتزام المبرم بين الطرفين هو مجرد تعاقد مع الإدارة، وهو التزاما يحكمه القانون الخاص، تختص بالبت في النزاع بشأنه المحكمة الابتدائية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 17/06/01 تحت عدد 1/854 في الملف الإداري عدد 17/1/4/1809 516

إن امتناع المحافظ عن تنفيذ حكم قضائي اكتسب قوة الشيء المقضي به يعتبر تجاوزا في استعمال السلطة والاختصاص نوعيا بالبت في طلب إلغائه منعقد لجهة القضاء الإداري.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 17/07/06 تحت عدد 1/1002 في الملف الإداري عدد 14/1/4/2169 519

إن الطعن يهم النتائج النهائية الخاصة باللجان المتساوية الأعضاء على صعيد وزارة الاقتصاد والمالية، ولا يهم نتائج انتخابات محلية، أي أن الأمر يتعلق بالطعن في مقرر يتعدى نطاق تنفيذه دائرة الاختصاص المحلي لمحكمة إدارية، وتكون بذلك محكمة النقض هي المختصة بنظره.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 17/07/20 تحت عدد 1/1069 في الملف الإداري عدد 15/1/4/4028 524

إن عقد الاحتلال المؤقت هو عقد إداري، وأن النظر في هذا الاستئناف (في شق الاختصاص بين جهتين إدارية وعادية) يخرج عن نطاق اختصاصها ويعود إلى الغرفة الإدارية بمحكمة النقض، ولا يجوز بإحالة الملف على الغرفة الإدارية بمحكمة النقض في هذا الشق دون الاستناد إلى أي نص قانوني يخولها تلك الإحالة.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 17/10/12 تحت عدد 1/1249 في الملف الإداري عدد 17/1/4/3744 531

إن قرار المنع من السفر وإغلاق الحدود المطعون فيه صدر عن الوكيل العام للملك في نطاق وظيفته القضائية كسلطة تحقيق واتهام، وهو بالتالي يعتبر إجراء قضائيا من الإجراءات التي تباشرها النيابة العامة، ولا يدخل في زمرة القرارات الإدارية الخاضعة لرقابة القضاء الإداري، والتي تختص المحاكم الإدارية بنظرها.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 17/11/02 تحت عدد 1/1348 في الملف الإداري عدد 17/1/4/2813 533

لما كانت الدعوى تستهدف التصريح بمسؤولية مرفق التعليم العمومي عن الأضرار اللاحقة بالمتضرر عليها نتيجة تعرضها لحادثة مدرسية، فإنها تندرج ضمن الدعاوي الرامية إلى التعويض عن أعمال ونشاطات أشخاص القانون العام التي تختص نوعيا بالبت فيها المحاكم الإدارية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 17/11/16 تحت عدد 1/1383 في الملف الإداري عدد 17/1/4/4080 538

لما كان الأمر يتعلق بعقد بين شركات تجارية خارج عن عقد صفقة بناء المستشفى العمومي ولم ينظم المنازعة بين الشركات فيما بينها، مما يبقى معه النزاع تجاريا تختص بالنظر فيه نوعيا المحاكم التجارية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 18/01/04 تحت عدد 1/03 في الملف الإداري عدد 17/1/4/4522 543

لما كان الأمر يتعلق بالحكم بتعويض في مواجهة شركة العمران نتيجة قيامها بأشغال بعقار، ولم يثبت كون الأشغال المذكورة تنجز في إطار تدبير مرفق عمومي، وبالتالي فإن النزاع يندرج ضمن الاختصاص النوعي للمحاكم العادية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 18/01/04 تحت عدد 1/04 في الملف الإداري عدد 17/1/4/4523 546

إن الحكم المستقل المتعلق بالاختصاص النوعي قابل للطعن فيه بالاستئناف أمام الغرفة الإدارية بمحكمة النقض كمرجع استئنافي، مما يكون معه الطعن فيه بالنقض غير مقبول.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 18/01/04 تحت عدد 1/06 في الملف الإداري عدد 17/1/4/4523 549

إن موضوع النزاع يتعلق بأداء مبالغ مستحقة عن توريد خدمات تتمثل في التكفل بإيواء مجموعة من الأشخاص إقامة كاملة، وبالتالي فالطلبية المذكورة الصادرة عن شخص من أشخاص القانون العام تندرج بطبيعتها ضمن العقود الإدارية التي تختص المحاكم الإدارية نوعيا بالبت في كل المنازعات الناشئة عنها.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 18/01/04 تحت عدد 1/07 في الملف الإداري عدد 17/1/4/4532 552

لما كان الطلب يهدف إلى الحكم بأحقية المدعين في السكن الذي تعود ملكيته للدولة وذلك في إطار القضاء الشامل، وبالتالي فإن النزاع يتعلق بطلب تفويت عقار

بالتراضي بين طرفيه يندرج ضمن اختصاص المحاكم الابتدائية نوعيا للبت في الطلب.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 18/01/04 تحت عدد 1/12 في الملف الإداري عدد 17/1/4/4527 555

لما كان طلب المدعي يهدف إلى الحكم على الملك العمومي للدولة في شخص ممثله القانوني بأن يؤدي له تعويضا ماديا مقابل بيع عقاره بموجب عقد بيع إداري، فهو نزاع ينعقد اختصاص الفصل فيه نوعيا للقضاء الإداري.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 18/01/04 تحت عدد 1/13 في الملف الإداري عدد 17/1/4/4529 558

لما كان الطلب يهدف إلى الحكم بأداء مستحقاة مقابل توريد الأطعمة لمستشفى عمومي، فهو نزاع يتعلق بعقد إداري مرتبط بتسيير مرفق عمومي، يختص بالبت فيه القضاء الإداري.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 18/01/25 تحت عدد 1/59 في الملف الإداري عدد 17/1/4/4625 562

إن القرار الصادر عن رئيس مصلحة كتابة الضبط بالمحكمة التجارية والقاضي برفض تقييد عقد تفويت حصص وملحق له بالسجل التجاري لشركة يعتبر قرارا صادرا عن سلطة إدارية، وبالتالي تعتبر المحكمة الإدارية هي المختصة نوعيا بالبت فيه.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 18/01/25 تحت عدد 1/57 في الملف الإداري عدد 17/1/4/4748 565

لما كان الأمر يتعلق بإلغاء قرار الآمر بالصرف بإدارة الجمارك القاضي برفض تسليم بضاعة وشاحنة نتيجة ارتكاب المعني بالأمر لمخالفة جمركية والمحجوزتين في إطار البحث التمهيدي وتحت إشراف النيابة العامة، فإن القضاء الإداري غير مختص بالبت فيه.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 18/01/25 تحت عدد 1/49 في الملف الإداري عدد 17/1/4/4604 568

لما كان الطلب يهدف إلى إلغاء آخر إشعار بدون صائر، فإن الأمر يتعلق بمنازعة في تحصيل ديون الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يندرج ضمن الاختصاص النوعي للمحاكم الإدارية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 18/01/25 تحت عدد 1/52 في الملف الإداري عدد 17/1/4/4749 572

لما كان الطلب يهدف في أساسه الى إصلاح الاسم الحقيقي المسجل في الصك العقاري، فهو نزاع يندرج في إطار اختصاص القضاء العادي.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 18/02/01 تحت عدد 1/93 في الملف الإداري عدد 18/1/4/85 575

إن التشطيب التلقائي على التقييد الاحتياطي من طرف المحافظ تختص المحكمة الابتدائية بالبت فيه نوعيا.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 18/02/08 تحت عدد 1/110 في الملف الإداري عدد 18/1/4/88 578

إن تأطير الدعوى في إطار دعوى الإلغاء لا يغير من حقيقة الوضع بأنها دعوى تسوية وضعية، تختص بالنظر فيها المحكمة الإدارية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 18/02/15 تحت عدد 1/143 في الملف الإداري عدد 18/1/4/115 581

إن النزاع المثار بين الطرفين يجد أساسه في عقد يخضع بالأساس للقانون الخاص، وأن إحالة العقد المذكور على الشروط الإدارية العامة المطبقة على صفقات الأشغال لحساب الدولة لا يضفي على العقد صفة العقد الإداري، وبالتالي يبقى الطلب من اختصاص المحاكم التجارية نوعيا.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 18/02/15 تحت عدد 1/135 في الملف الإداري عدد 18/1/4/111 584

لما كانت الدعوى تستهدف التصريح بمسؤولية مرفق التعليم العمومي عن الأضرار اللاحقة بالمتضرر نتيجة تعرضه لحادثة مدرسية، وبالتالي فإنها تندرج ضمن

الدعاوى الرامية إلى التعويض عن أعمال ونشاطات أشخاص القانون العام التي تختص المحاكم الإدارية نوعيا بالبت فيها.
قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 18/03/01 تحت عدد 1/235 في الملف الإداري عدد 18/1/4/281 588

ما دام الأمر يتعلق بعقد اتفاق مبرم من أجل تسيير عيادة «طب الأسنان» خاصة بمستخدمي المكتب وهو عقد لا تتوفر فيه شروط العقد الإداري، وبالتالي فإن النزاع الناشئ عنه يندرج ضمن الاختصاص النوعي للقضاء العادي.
قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 18/03/22 تحت عدد 1/338 في الملف الإداري عدد 18/1/4/410 591

إن رقابة شرعية القرارات الادارية التي يتخذها المحافظ بمناسبة مسطرة التحفيظ ورفضه للطلب المقدم بشأنها من اختصاص القضاء العادي.
قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 18/04/05 تحت عدد 1/382 في الملف الإداري عدد 18/1/4/709 594

ما دام الأمر لا يتعلق بدعوى إلغاء قرار الاسترجاع لتجاوز السلطة والتي أفرد لها المشرع مقتضيات خاصة بشأن الاختصاص المحلي، فإن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه حينما صرحت باختصاصها محليا للبت في النزاع، تكون قد خالفت القانون وحرفت موضوع الطلب مما عرض قرارها للنقض.
قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 18/04/12 تحت عدد 3/365 في الملف الإداري عدد 17/3/4/3592 597

لما كان الطلب يهدف إلى إلغاء القرار التنظيمي الذي يسمح للأطباء المنتمين للقطاع العام بمجموع التراب الوطني من أجل العمل بالقطاع الخاص، فإن تنفيذه يكون متجاوزا لدائرة الاختصاص المحلي لمحكمة إدارية واحدة، ويكون الاختصاص منعقدا في طلب إلغائه بسبب تجاوز السلطة لمحكمة النقض.
قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 18/05/03 تحت عدد 1/494 في الملف الإداري عدد 18/1/4/904 603

إن الطلب يرمي إلى إلغاء قرار المحافظ على الأملاك العقارية القاضي بقبول تعرضات جديدة على مطلب التحفيظ وبالتالي تأسيس رسم عقاري لمطلب تحفيظ وهو ما يندرج ضمن حالات طلب التحفيظ المنصوص عليها في الفصل 37 مكرر من ظهير التحفيظ العقاري تختص بالبت فيه المحاكم الابتدائية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 18/05/10 تحت عدد 1/513 في الملف الإداري عدد 18/1/4/1060 606

لما كان الطلب يهدف إلى الحكم بإلغاء كتاب المحافظ القاضي برفض تسجيل العقد العرفي، باعتباره سلطة إدارية مكلفة بتنفيذ الأحكام القضائية في الموضوع، تختص بالنظر في النزاع بشأنه نوعيا المحاكم الإدارية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 18/05/10 تحت عدد 1/529 في الملف الإداري عدد 18/1/4/1106 609

لما كان الطلب يهدف إلى الحكم بمستحقاة مقابل التموين بالمواد المتعلقة بأجهزة الطباعة والتصوير والأوراق لفائدة المدرسة الوطنية العليا للمعادن التي هي مؤسسة عمومية، فهو نزاع يتعلق بعقد توريد لفائدة شخص من أشخاص القانون العام الذي هو عقد إداري، وبالتالي يكون القضاء الإداري هو المختص نوعيا للبت فيه.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 18/05/10 تحت عدد 1/527 في الملف الإداري عدد 18/1/4/1059 612

إن الطلب يرتبط بتنفيذ أحكام صادرة عن القضاء الإداري تخص شركة استغلال الموانئ وبالتالي فان الأمر يندرج ضمن الاختصاص النوعي للمحاكم الإدارية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 18/06/14 تحت عدد 1/628 في الملف الإداري عدد 18/1/4/1305 615

لما كان الطلب يهدف إلى الحكم بإلغاء القرار الصادر عن المحافظ والتصريح بأمره بتقييد عقـد شراء، تختص المحاكم الابتدائية نوعيا للبت في الطعن فيها.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 18/06/21 تحت عدد 1/671 في الملف الإداري عدد 18/1/4/1500 618

ما دام فحوى الطلب يهدف إلى إلغاء قرار المحافظ برفض التشطيب على رسم إراثة، تختص بالنظر في النزاع بشأنه نوعيا المحاكم الإدارية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 18/09/27 تحت عدد 1/901 في الملف الإداري عدد 18/1/4/2758 621

إن العقد الذي يتضمن شروطا غير مألوفة في العقود العادية التي تحكمها روابط القانون الخاص، وكلها شروط تؤكد الطابع الاداري للعقد، تختص بالبت فيه نوعيا المحكمة الإدارية وبالتبعية القاضي الاستعجالي الإداري متى توافرت الشروط المتطلبة لذلك.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 18/10/11 تحت عدد 1/1052 في الملف الإداري عدد 16/1/4/1198 625

ما دام الأمر يتعلق بطلب رام إلى الحكم بالأجر والتعويضات طبقا للضوابط المنصوص عليها في قانون الوظيفة العمومية، فإن ذلك يعني أن المحكمة الإدارية تبقى مختصة نوعيا للبت في مثل هذا الطلب.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 18/11/01 تحت عدد 1/1179 في الملف الإداري عدد 17/1/4/926 630

إن النزاعات التي تهم مستخدمي التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية تندرج ضمن اختصاص المحاكم الإدارية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 18/11/08 تحت عدد 1/1197 في الملف الإداري عدد 16/1/4/532 634

إن بت المحكمة في موضوع الدعوى قبل صيرورة الحكم في شأن الاختصاص النوعي نهائيا، مما يعتبر معه بت في طعن مرفوع أمامها دون تحققها من صيرورة الحكم القاضي بالاختصاص نهائيا، مخالفا لقواعد الاختصاص النوعي وبتا في الطعن قبل أوانه.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 18/11/15 تحت عدد 2/920 في الملف الإداري عدد 16/2/4/1237 638

لما كان الطلب يهدف إلى الحكم على المحافظ بتعويض المدعين من جراء ارتكاب المحافظ لخطأ في تأسيس الرسم العقاري، فهو نزاع ينعقد الاختصاص بشأنه للمحاكم الإدارية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 19/03/07 تحت عدد 1/265 في الملف الإداري عدد 19/1/4/237 643

ما دام أن أحد طرفي عقد الصفقة شركة تجارية مقيدة بالسجل التجاري وأن موضوع النزاع يدخل في إطار نشاطها التجاري، ويبقى اختصاص البت فيه نوعيا منعقدا للمحاكم التجارية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 19/03/07 تحت عدد 1/270 في الملف الإداري عدد 19/1/4/824 646

إن النزاعات المترتبة عن علاقة المكتب الوطني لسكك الحديدية بزبنائه تحكمها مقتضيات القانون الخاص، وبالتالي ينعقد اختصاص الفصل في الطلبات المتعلقة به للقضاء التجاري.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 19/03/07 تحت عدد 1/275 في الملف الإداري عدد 19/1/4/438 649

إن تراخي المفوض لها في القيام بصيانة وإصلاح القناة العمومية لتصريف المياه العدمة، أدى إلى تسرب المياه منها إلى سكنى المدعي وألحق أضرارا بها، مما تبقى معه المحكمة الإدارية هي المختصة بالنظر في مثل هذه النزاعات. بصرف النظر عن الشكل القانوني الذي تتخذه المفوض لها كشركة تجارية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 19/03/07 تحت عدد 1/280 في الملف الإداري عدد 19/1/4/821 652

لما تبين للمحكمة أن العقد المبرم بين الطرفين تم في إطار صفقة عمومية، فإن النزاع القائم بين الطرفين يندرج ضمن اختصاص المحكمة الإدارية النوعي.
قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 19/03/07 تحت عدد 1/285 في الملف الإداري عدد 19/1/4/804 656

تبقى الغرفة الإدارية بمحكمة النقض مختصة كمرجع استئنافي بالنظر في استئناف الأحكام المتعلقة بالاختصاص النوعي التي أثير فيها دفوع بشأن اختصاص القضاء الإداري من عدمه، وذلك أيا كانت الجهة القضائية عادية أو إدارية الصادرة عنها.
قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 19/03/14 تحت عدد 1/305 في الملف الإداري عدد 19/1/4/831 659

ما دام أن مقال الطعن يرمي إلى الحكم بإلغاء قرار الإعفاء الصادر عن رئيس الحكومة، فإنه يندرج ضمن الاختصاص الموكول للمحاكم الإدارية.
قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 19/04/25 تحت عدد 1/560 في الملف الإداري عدد 18/1/4/3870 662

ما دام أن الطلب يندرج في اطار مخطط المغرب الاخضر المحدث من طرف وزارة الفلاحة والصيد البحري بشراكة مع شركة التأمين قصد منح الفلاحين المتضررين تعويضا عن الأضرار اللاحقة بهم، فالاختصاص نوعيا للبت في الطلبات المترتبة عنه ينعقد لجهة القضاء الإداري.
قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 19/04/25 تحت عدد 1/580 في الملف الإداري عدد 19/1/4/244 665

إن العمالات والأقاليم التي لا يوجد بها مقر محكمة إدارية فإن المحكمة الابتدائية هي المختصة وجوبا في البت في الطعون استثناء من المواد 26 و97 و122 و151 من القانون 11.59.
قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 19/06/27 تحت عدد 1/822 في الملف الإداري عدد 19/1/4/2907 668

إن النزاع يتعلق بمسطرة تحفيظ للعقارات المدعى فيها من طرف الدولة (الملك الخاص)، ولا يمكن تصوره إلا في نطاق التعرض على التحفيظ، وتبقى محكمة التحفيظ هي الجهة القضائية المختصة نوعيا للنظر في الطلب.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 19/07/04 تحت عدد 1/900 في الملف الإداري عدد 19/1/4/3003 671

إن شركة العمران وإن تحولت إلى شركة مساهمة، فإنها بقيت تقوم بالمهام التي تندرج ضمن المرفق العمومي في إطار الاتفاقات التي تبرمها لهذا الغرض مع السلطات العمومية المعنية، مما تكون النزاعات الناشئة عن تنفيذه من اختصاص المحاكم الإدارية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 19/10/17 تحت عدد 1/1280 في الملف الإداري عدد 19/1/4/5225 674

لئن كان طلب المدعي يهدف في أساسه الى الحكم على شركة ليديك بتعويض عن حادثة السير التي تعرض لها على إثر تعثره ببالوعة للصرف الصحي، وما دامت تمارس مهامها في إطار عقد التدبير المفوض، فإن الاختصاص منعقد للقضاء الإداري.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 19/10/17 تحت عدد 1/1287 في الملف الإداري عدد 19/1/4/5001 677

لئن كان الطلب يهدف إلى الحكم على الدولة الملك الخاص بتسوية الوضعية القانونية لملكية الأراضي المستغلة من قبل من صغار الفلاحين وذلك بتفويتها إليهم، فهو نزاع يتعلق بالطعن في قرار إداري، مما ينعقد اختصاص الفصل فيه نوعيا للقضاء الإداري.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 19/10/17 تحت عدد 1/1288 في الملف الإداري عدد 19/1/4/5007 680

المحور الثامن

قضايا الاختصاص في قضاء الغرفة الإدارية بمحكمة النقض خلال سنة 2020 685

ما دام أن الأمر يتعلق بتجزئة محدثة من طرف الجماعة الترابية في إطار الاختصاصات المخولة لها قانونا، وتم تفويتها للغير بالاستناد إلى دفتر التحملات المتعلق بهذه

التجزئة، مما يجعل النزاع ذي طبيعة إدارية تختص بالنظر فيه نوعيا المحكمة الإدارية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 20/01/02 تحت عدد 1/01 في الملف الإداري عدد 19/1/4/4000 687

إن الطلب يهدف إلى الحكم على الدولة- وزارة الثقافة والاتصال- بأن تسلم للمدعي الشهادة والتذكار المتعلق بإحداث جائزة المغرب العربي للكتاب، وبتعويضه عن الضرر المادي والمعنوي الذي لحقه من عدم تمكينه من الوثيقتين المذكورتين، وبالتالي فإن الأمر يتعلق بتصرف صادر عن شخص من أشخاص القانون العام، يندرج الاختصاص النوعي بشأنه للمحاكم الإدارية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 20/01/09 تحت عدد 1/40 في الملف الإداري عدد 19/1/4/6359 690

ما دام أن الطلب يتعلق بتحديد غرامة تهديدية في مواجهة جماعة ترابية في شخص رئيسها لامتناعه عن تنفيذ حكم إداري مؤيد استئنافيا، فإن النظر فيه يختص به رئيس المحكمة الإدارية في إطار اختصاصه الولائي كمشرف على مؤسسة التنفيذ.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 20/01/09 تحت عدد 1/43 في الملف الإداري عدد 19/1/4/1955 693

بموجب المرسوم رقم 291-09-02 انتقلت إلى الشركة المينائية لميناء طنجة المتوسط كافة المهام والامتيازات العامة المتعلقة بإدارة وتنمية المركب المينائي، ولئن أصبحت شركة مساهمة، فإنها تطلع بمهام تدبير مرفق عمومي حيوي، يندرج النزاع بشأنه نوعيا ضمن اختصاص القضاء الإداري.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 20/01/09 تحت عدد 1/53 في الملف الإداري عدد 19/1/4/6357 697

إن الطلب يرمي إلى تحميل قائد جماعة ترابية مسؤولية إعطاء الأمر بنقل الحاويتين التابعين للمستأنف عليه وإتلاف حمولتهما، وبالتالي فإن الطلب يندرج ضمن

طلبات التعويض عن الأضرار التي تسببها نشاطات وأعمال أشخاص القانون العام التي تختص بنظرها نوعيا المحاكم الإدارية.
قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 20/01/16 تحت عدد 1/81 في الملف الإداري عدد 19/1/4/6465 700

إن العقد موضوع النزاع أبرم من طرف وزير الداخلية في إطار وصايته على الجماعات السلالية، ويتضمن شروطا غير مألوفة في القانون الخاص، مما يعتبر معه عقدا إداريا يبقى النظر في النزاع بشأنه من اختصاص المحكمة الإدارية.
قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 20/02/06 تحت عدد 1/153 في الملف الإداري عدد 20/1/4/213 703

لما كان الطلب يهدف إلى الحكم على الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بأدائه لفائدة المدعي أجر تقاعده مع التعويضات العائلية وتوابع هذا التقاعد، فهو بالتالي نزاع عادي يرجع أمر النظر فيه للمحاكم الابتدائية الاجتماعية.
قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 20/02/06 تحت عدد 1/160 في الملف الإداري عدد 20/1/4/211 706

لما كان الطلب يهدف إلى الحكم على المحافظ بتسجيل وتنفيذ قرار قضائي وعقدي البيع وتبعا لذلك باستخراج رسم عقاري خاص من الرسم الأم المذكور، فهو بالتالي نزاع إداري ما دام لا يرمي إلى إلغاء قرار المحافظ برفض تقييد حق عيني الذي يرجع الاختصاص بشأنه للمحكمة الابتدائية.
قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 20/02/06 تحت عدد 1/169 في الملف الإداري عدد 20/1/4/214 709

ما دام أن الأمر يتعلق بعقد إداري تعتبر الجماعة أحد أطرافه تكون قد ركزت قضاءها على أساس ما دام الأمر ينصرف إلى طلب تفويت أرض تابعة لملك الجماعة يقع في منطقة شبه صناعية بأثمنة تفضيلية وبذلك فهو يندرج ضمن العقود التي تختص بالنظر فيها المحاكم الإدارية.
قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 20/02/13 تحت عدد 1/189 في الملف الإداري عدد 19/1/4/2289 713

إن الطلب يرمي إلى الحكم على شركة العمران بتعويض المدعي عن فقد ملكية عقاره من طرفها بمناسبة إعادة هيكلة منطقة في إطار برنامج السكن الاقتصادي والذي تطلع بتدبيره بتفويض من الدولة وبالتالي فإن النزاع يندرج نوعيا للقضاء الإداري للبت فيه.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 20/02/13 تحت عدد 1/192 في الملف الإداري عدد 20/1/4/268 716

إن الطلب يهدف إلى الحكم على المكتب الوطني للمطارات كمؤسسة عمومية بأدائه للمدعية ما تخلذ لها بذمته موضوع عقد الصفقة وبالتالي فإن الأمر يتعلق بعقد إداري أحد أطرافه شخص من أشخاص القانون العام، تختص المحكمة الإدارية بالنظر فيه.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 20/02/13 تحت عدد 1/193 في الملف الإداري عدد 20/1/4/273 719

لما كان الطلب يهدف إلى الحكم بإلغاء قرار رئيس المجلس الجماعي القاضي برفض تسمية ابن باسم «رجب طيب» واقتصاره على اسم «طيب»، فهو بالتالي نزاع إداري ينصرف إلى الطعن في قرار إداري صادر عن أحد أشخاص القانون العام في إطار دعوى الإلغاء وتختص بنظره المحاكم الإدارية نوعيا.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 20/02/13 تحت عدد 1/198 في الملف الإداري عدد 20/1/4/267 722

إن الطلب يهدف في أساسه إلى استبعاد ما تضمنه تقرير التفتيش موضوع الإشعار والتصريح برفض الطلب مع ما يترتب عن ذلك قانونا، وهو نزاع ناشئ عن تطبيق النصوص التشريعية المتعلقة بالضمان الاجتماعي تختص بالنظر فيه نوعيا المحاكم الابتدائية الاجتماعية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 20/02/13 تحت عدد 1/199 في الملف الإداري عدد 20/1/4/266 725

إن عقد تفويت قطعة أرضية المبرم تم استنادا إلى عقد شراكة مع الدولة، أي في إطار تنفيذ برنامج خاضع لقواعد القانون العام، وتضمن شروطا غير مألوفة في العقود العادية، وأن النزاع الناشئ عنه تختص المحكمة الإدارية بالنظر فيه.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 20/02/13 تحت عدد 1/207 في الملف الإداري عدد 20/1/4/272 728

إن الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة وإن اتخذت شكل شركة مساهمة، فإنها ظلت تمارس صلاحيات ومهام تدبير المرفق العام تحت وصاية ومراقبة الدولة، وبالتالي فإن العقود والتصريحات المبرمة مع الأغيار في إطار هذه الصلاحيات، تختص بالنظر في النزاعات الناشئة عنها المحاكم الإدارية نوعيا.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 20/02/20 تحت عدد 1/225 في الملف الإداري عدد 20/1/4/398 731

لما كان الطلب يهدف إلى الحكم على المدعى عليه بأدائه لفائدة الجماعة الواجبات المترتبة عن كراء السوق الأسبوعي واليومي، فهو بالتالي نزاع إداري يتعلق بعقد شغل ملك جماعي مؤقتا الذي هو عقد إداري بطبيعته، ويندرج ضمن النزاعات التي تختص بنظرها نوعيا المحاكم الإدارية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 20/02/20 تحت عدد 1/226 في الملف الإداري عدد 20/1/4/528 734

يهدف طلب المدعية في أساسه إلى استئثارها لوحدها باستغلال علامتها التجارية المحمية قانونا باسمها بموجب الايداع، وهو نزاع يهم حماية الملكية الصناعية ويندرج ضمن اختصاص المحاكم التجارية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 20/02/20 تحت عدد 1/228 في الملف الإداري عدد 20/1/4/399 737

إن الطلب يهدف إلى الطعن في أشغال انعقاد الجمع العام للجامعة الملكية المغربية لألعاب القوى لما شابه من خروقات، وما دام أن هذه الأخيرة فوض لها المشرع صلاحية تسيير مرفق رياضة ألعاب القوى كمرفق عام، فإن النزاع بشأنه يندرج ضمن اختصاص المحاكم الإدارية النوعي.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 20/02/20 تحت عدد 1/230 في الملف الإداري عدد 20/1/4/465 740

إن الأمر يتعلق بصفقة عمومية أنجزتها شركة العمران كمفوض لها في تدبير مرفق ذي نفع، يعود الاختصاص النوعي للنظر في المنازعات المترتبة عنها كعقد إداري للمحاكم الإدارية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 20/02/20 تحت عدد 1/234 في الملف الإداري عدد 20/1/4/538 743

لما كان النزاع ينص على رفض المحافظ التشطيب على العقد الإصلاحي لعقد البيع المتعلق بالحصة الشائعة في الرسم العقاري، أي يتعلق بقرار رفض المحافظ التشطيب على حق عيني، تختص بنظر النزاع الذي يثور بشأنه المحاكم الابتدائية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 20/02/20 تحت عدد 1/241 في الملف الإداري عدد 20/1/4/537 746

إن عبارة المحكمة الابتدائية الواردة بالفصل 430 من قانون المسطرة المدنية لا تنصرف بالضرورة إلى المحكمة الابتدائية المدنية، وما دام أن الأمر يتعلق بتذييل حكم أجنبي بالصيغة التنفيذية، فإن العبرة بتحديد المحكمة المختصة بذلك هو موضوع الدعوى، وطالما النزاع يهم وضعية أحد العاملين بمؤسسة عمومية، فإن المحكمة المختصة بنظر طلب تذييل الحكم الصادر في هذا النزاع بالصيغة التنفيذية هي المحكمة الإدارية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 20/02/27 تحت عدد 1/270 في الملف الإداري عدد 20/1/4/466 749

إن الطلب يرمي إلى إلغاء قرار المحافظ في شأن تطبيق الأحكام القضائية الصادرة بخصوص مطلب التحفيظ وبنشر الخلاصة الإصلاحية، وبالتالي فإن الأمر يتعلق في الأصل بمسطرة إدارية في إطار إجراءات التحفيظ، تختص المحاكم العادية نوعيا للبت فيه.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 20/03/05 تحت عدد 1/285 في الملف الإداري عدد 20/1/4/539 752

إن الأمر يتعلق بطلب إلغاء قرار العزل من وظيفة لدى الوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة وهي مؤسسة عمومية تندرج النزاعات الناشئة بينها وبين العاملين معها ضمن الاختصاص النوعي للمحاكم الإدارية.

قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 20/03/12 تحت عدد 1/352 في الملف الإداري عدد 20/1/4/771 755

صدر في هذه السلسلة

340 درهم للجزئين